تأثير اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط على مكانة اسرائيل الاقليمية

أ . م . د . صباح مهدي عبد الله–ا . م . د . بدرية صالح عبد الله / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية –جامعة بغداد

الملخص

"ان اكتشافات الغاز في الساحل الشرقي بالبحر الابيض المتوسط تشكل تطوراً استراتيجياً مهماً خاصة "لإسرائيل" وذلك لما تقدمه تلك الأكتشافات من حل لازمة التي كانت تعانيها وكذلك في تقليل اعتمادها على الغاز الخارجي، ناهيك عن سد احتياجاتها الداخلية وتعزيز أمن الطاقة لديها، بجانب عدد من المكاسب الاقتصادية والسياسية، وذلك على غرار انضمامها لمنظمة غاز شرق المتوسط، فضلاً عن تحالفها مع كل من: قبرص واليونان، وتوقيعها عدد من الاتفاقيات مع دول المنطقة" .

الكلمات المفتاحية

إسرائيل، شرق المتوسط، الغاز الطبيعي، تصدير الغاز

The Influence of exploration of Gas in the East Mediterranean upon statue of Israel as regional power

Assistant Professor. Sabah Mahdi Abdullah - Associate Professor

Abstract

The topic area of that's paper dealing with strategic importance of exploration of natural gas in east Mediterranean upon Israel as regional super power, that's exploration offer a solution to the crisis it was suffering from, as well as reducing its dependence on foreign gas, meeting its internal needs, and enhancing its energy security, in addition to a number of economic and political gains, and that is based on Similar to its accession to the Eastern Mediterranean Gas Organization, as well as its alliance with: Cyprus and Greece, and its signing of a number of agreements with the countries of the region.

Keyword

Eastern Mediterranean; Israel, Natural Gas, Gas export.

المقدمة

"تتمثل منطقة شرق المتوسط في الدول الواقعة بالجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وهي تشمل كلاً من: سوريا، والأردن، وفلسطين، ولبنان ،وقبرص، وتركيا و"إسرائيل"، إذ تعد تلك المنطقة من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى في العالم، اذا ما عرفنا على ان تلك الاهمية تنبع من موقعها الجغرافي الذي يربط قارات العالم الثلاث "آسيا ، وإفريقيا ، وأوروبا" بعضها ببعض، واتصاله بطُرُق التجارة العالمية عبر مضائق "السويس وجبل طارق، والبوسفور" فضلاً عن انها ملتقى الحضارات ،والديانات السماوية ، وقد زادت الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة عند بداية القرن الحادي والعشرين مع الاكتشافات الهائلة للثروات الطبيعية من الغاز الطبيعي على سواحل الدول الشرقية المطلة على البحر الابيض المتوسط ، ولا تتوقف أهمية تلك الثروات الكبيرة على حجم الكميات التي تحتويها تلك المنطقة من الغاز الطبيعي فحسب، بل تكمن أهمية تلك المنطقة في قربها من أهم المستهلكين العالميين للطاقة في العالم ,وهو الاتحاد الأوروبي . فضلاً على ان تلك الاكتشافات تشكل تطوراً استراتيجياً مهماً للعلاقات القائمة في منطقة الشرق الاوسط، وذلك عن طرق تحويل دول مستوردة للغاز الى دول منتجة له، بل مصدرة بمصادر الطاقة مثل: كقبرص، و"إسرائيل"، بيد أن تلك الاكتشافات لها أبعادها الجيو–سياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية على المنطقة، الأمر الذي يعزز من مكانة "إسرائيل"، ويزيد من ثقل ووزن ونفوذ القوة الإسرائيلية.

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على أهم حقول الغاز الطبيعي الاسرائيلية التي تم اكتشافها في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط، وفي توضيح وتفسير التوجهات والسياسات الإسرائيلية اتجاه تلك الاكتشافات الجديدة، في كيفية استغلالها على صعيد التنمية المحلية المستدامة، أو على صعيد فرض الوقائع الجديدة على المنطقة وتعزيز مكانتها الإقليمية .

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة هذا البحث في الاجابة عن السؤال الرئيس الاتي:

تأثير اكتشاف الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط في تعزيز مكانة "إسرائيل" الاقليمية؟

ويتفرع من ذلك السؤال الرئيس مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية، والتي لابد من الاجابة عنها وهي:

- ما أهم حقول الغاز الطبيعي الاسرائيلية التي تم اكتشافها في منطقة شرق البحر المتوسط؟
- ما القيمة الاقتصادية، والاستراتيجية لاكتشافات الغاز الجديدة بالنسبة لـ"إسرائيل"؟
- ما تداعيات اكتشاف الغاز بالنسبة للنفوذ الاسرائيلي على دول المنطقة؟
- تأثير اكتشافات الغاز على العلاقات الاسرائيلية مع دول الجوار الاقليمي؟

فرضية البحث

ينطلق الباحث في بحثه هذا من فرضية أساسية مؤداها: إن اكتشافات الغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط ستسهم في تحسين الواقع الجيو-سياسي لإسرائيل. ومن ثم سيعمل على تعزيز مكانتها الاقليمية.

اهداف البحث

يهدف الباحث في بحثه هذا الى توضيح علاقة اكتشافات الغاز الاسرائيلية في شرق البحر الابيض المتوسط، في تعزيز مكانة "إسرائيل" الاقليمية.

هيكلية البحث

اقتضت طبيعة بحثنا هذا، واستناداً الى الإشكالية المطروحة، والفرضية الموضوعة تقسيمه على ثلاثة مباحث ووفقاً للآتي:

المبحث الأول: تطور اكتشافات الغاز الطبيعي في اسرائيل

المبحث الثاني: الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية لاكتشافات الغاز الاسرائيلية

المبحث الثالث: تأثير اكتشافات الغاز على علاقات اسرائيل الاقليمية

فضلاً عن المقدمة التي سبقت تلك المباحث، والخاتمة في نهاية بحثنا هذا، والتي دونا فيها اهم ما توصلنا اليه من نتائج، فالمصادر.

المبحث الأول

تطور اكتشافات الغاز الطبيعي في إسرائيل

لابد اولاً، ولفهم اهمية اكتشافات الغاز الاسرائيلية في شرق البحر لابيض المتوسط من الالمام بمسيرة اكتشاف النفط والغاز في "إسرائيل"، التي سنوجزها في هذا المبحث، وذلك نظراً لمساحة البحث التي لا تسمح بذلك. حيث "بدأ التنقيب عن البترول والغاز بفلسطين التاريخية في العام ١٩٤٧ بمساعدة شركة تطوير النفط الفلسطينية المتفرعة من شركة نفط العراق (المملوكة من الشركات الاجنبية)، وتوقفت بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ما بين العامين ١٩٤٨ و"١٩٤٩" .[١]، وبعد انشاء "إسرائيل" "ظهر الاهتمام الإسرائيلي الواضح بالتنقيب عن النفط منذ أوائل الخمسينيات؛ إذ تم سن قانون البترول في العام ١٩٥٢ ؛ لتشجيع الشركات المحلية ،والمؤسسات الأجنبية على الاستثمار في القطاع النفطي، ولخدمة هذه الأغراض نفسها فقد تأسست شركة النفط الحكومية الأولى في "إسرائيل"، والتي حملت اسم "لابيدوت" (Lapidoth) ،وشركات متفرعة منها في مجالات الاستكشاف والحفر والاستثمار والأبحاث والخدمات والتوزيع والتخزين " . كما تم تخصيص موارد سنوية ضخمة للتنقيب عن النفط، مقتطعة من ميزانية الدولة. فضلاً على التعاون مع شركات نفطية ومالية خاصة (يهودية في معظمها) من الولايات المتحدة الامريكية وكندا، للاستثمار في عمليات الاستكشاف والإنتاج" . [٢]

ولابد من الاشارة هنا الى أن "إسرائيل" قد اجرت عمليات بحث مهمة عن النفط والغاز ولمرات كثيرة، ولكنها لم تحقق اية نتائج سواء اكان ذلك في البر أم البحر، واستمرت "إسرائيل" في مساعيها بالبحث ، وكان اول اكتشاف بترولي في شهر ايلول العام ١٩٥٥من حقل "حيليتس " (Heletz) والذي يقع الى الشمال الشرقي من غزة ،وكان هذا الاكتشاف بجهود مشتركة من شركتي "لابيدوت"(Lapidoth) وشركة "إسرائيل" للباحثين عن النفط الاسرائيلية" [٣].وبعد تلك الخطوة "عمدت الحكومة الإسرائيلية في شباط العام ١٩٥٦ بتأسيس شركة أخرى للتنقيب عن النفط هي شركة "نافطا "الاسرائيلية Naphtha ("Israel Petroleum" Corporation) ،ومع ذلك لم تسفر عمليات البحث والتنقيب عن حقول النفط والغاز عن اكتشافات مثمرة ، ونسبت التقارير الحكومية السنوية حينذاك ذلك الإخفاق إلى ضحالة

المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية، وإلى صعوبة الحصول على الانعكاسات الرجفية الجيدة، فضلا عن فقدان الأدوات السيزمية(الاهتزازية) المتقدمة حتى أوائل الثمانينيات. وتضيف المعلومات الرسمية أن أغلبية أعمال الحفر تمت في أعماق ضحلة، ومحدودة، في حين بقيت أغلبية المناطق غير مستكشفة"[٤].

"تم للمرة الأولى في المدة من العام 1958 إلى العام 1961 ، اكتشاف كميات من الغاز بالصحراء في آبار" زوهر"(Zohar) ، و"كيدود"((Kidod و"هاركنائيم" ,HAR-HAKANAIM في شمال غربي البحر الميت من قبل شركة إسرائيلية – أجنبية مشتركة هي نافطا " Naphtha Israel Petroleum Corporation)، .اذ يقدر الاحتياطي بحدود (٦,٥)مليارات قدم مكعب، بينما بلغ معدل الإنتاج اليومي نحو (٤,٥)ملايين قدم مكعب، أوائل الثمانينيات. وتوفر تلك الحقول، وبالذات حقل زوهر(Zohar)، الوقود لمصانع البوتاس والفوسفات في شمالي البحر الميت، عن طريق خط أنابيب طوله (٢٩) كلم وبحجم (٦) بوصات، والمنطقة الصناعية في شمالي النقب عن طريق خط أنابيب طوله (٤٩) كلم، وبحجم ٤ – ٦ بوصات". [٥]

"ورغم هذا كله فقد رأت الحكومة الاسرائيلية أن عمليات التنقيب هذه غير كافية، وانه لابد من تشجيع الاقدام على عمليات اخرى ، ولهذا عمدت في العامين ١٩٦٣ و١٩٦٧ الى تعديل قانون النفط الصادر في العام ١٩٥٢ وكان الهدف منه: تشجيع الشركات على الاستثمار بمبالغ أكبر في هذا القطاع توسيع مساحة عمليات الاستكشاف، وإعطاء احتكار للتنقيب في منطقة معينة بعد عمليات التحري الأولى، والتخفيف من الالتزام بالعمليات الحقلية أو الحفرية المعتمدة إذا تبين، بعد بدء الحفر، أن المواقع المختارة غير مجدية البتة وأن الدراسات التمهيدية كانت غير دقيقة. كما أعفت الحكومة مقاولي الحفر، فضلاً عن الشركات البترولية الحائزة على رخص التنقيب، من جميع الرسوم الجمركية المفروضة على المعدات المستوردة. واعتمدت السلطات الإسرائيلية جميع تلك القوانين في عمليات: الاستكشاف والتنقيب في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وكذلك في سيناء"[٦]

و"منذ العام ١٩٦٧، بذلت "إسرائيل" جهوداً مكثفة في الاستكشاف والتنقيب عن النفط، شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول الأخرى. كما أنجزت "إسرائيل" عدة عمليات تنقيب عن النفط والغاز في

الستينيات والسبعينيّات من القرن الماضي بفلسطين التاريخيّة بما فيها الضفة الغربية، وكانت نتائج جهودها في هذا المضمار محدودة جداً، واستمرت اسرائيل في مساعيها بالبحث حتى ثمانينيات القرن العشرين، وتحديداً الى العام ١٩٨٣ حيث قدم خبراء جيولوجيون اسرائيليون دراسات علمية خاصة اكدت وجود كميات هائلة من النفط . كما تم اكتشاف حقل (غونين): وهو حقل غازي ضحل يقع في منطقة الحولة في شمال فلسطين المحتلة . ويقدر الاحتياطي في هذا الحقل بحدود ٢ مليار قدم مكعب، ومجموع الإنتاج بنحو ٢ مليون قدم مكعب حتى نهاية العام ١٩٨٧ . فضلاً عن اكتشاف حقل (شيكما): الذي يقع في الناحية الشمالية من قطاع غزة قرب حقل (حيلتس) . وقد بلغ مجموع الإنتاج نحو ٥٨٧ مليون قدم مكعب، حتى نهاية العام ١٩٨٧ "[٧] . ولابد من التأكيد هنا على "ان إسرائيل قد واجهت عقبات كثيرة في اكتشاف حقول نفطية تجارية في بادئ الأمر وذلك لإخفاقها في استقطاب شركات عالمية مهمة جرّاء المقاطعة العربية، واعتمادها الكلي على شركاتها المحلية القليلة الخبرة، وتركيزها على المناطق البرية بدلاً من البحرية، وفعلاً جرى حفر 400 بئر في اليابسة و 25 بئراً في المناطق البحرية .وتشير وزارة البنى التحتية الاسرائيلية إلى أن معدل تكلفة حفر بئر في اليابسة يقدر بنحو5 ملايين دولار، بينما يبلغ معدل تكلفة حفر بئر بحري بنحو 60مليون دولار، ولم تتغير هذه الصورة إلاّ مع نهاية القرن الماضي، حين حاولت بعض الشركات العالمية الاستثمار في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وخصوصاً بعد الاكتشافات المشجعة في المياه المصرية المتوسطية، وبعد تضعضع المقاطعة العربية نتيجة اتفاقية "كامب ديفيد"، الأمر الذي سمح لبعض الشركات بالعمل في كل من مصر وإسرائيل من دون رادع من قوانين المقاطعة العربية"[٨] .

"بينما خيّبت الاكتشافات الأولى الآمال الإسرائيلية بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، فضلاً عن عدم إمكان التصدير، "فإن هذا الإخفاق في الجنوب قاد الشركات إلى المياه الشمالية ،حيث بدأت الاكتشافات الاولى للغاز الطبيعي في المناطق البحرية الاسرائيلية في العقد الاخير من القرن العشرين بعد تأكد شركات النفط الدولية من توافر احتياط غازي في المياه المصرية شمالي الاسكندرية" [٩] ففي العام 1999 ، كان اكتشاف الحقل الأول بالمناطق البحرية الإسرائيلية بالبحر الابيض المتوسط على مسافة ٣٠ كيلو متراً غرب سواحل عسقلان ،وأطلق على ذلك الحقل "نوعا" (Noa) ،وعد وقتها الأكبر في إسرائيل.

وتم الاكتشاف بواسطة مجموعة شركات "يام تيشيس"(Yam Tethys) الاسرائيلية التي تضم مجموعة من الشركاء الاسرائيليين فضلاً عن شركة "نوبل إنيرجي" (Noble Energy) الامريكية ،وقدرت كمية الغاز المكتشف في هذا الحقل بـ (3.5) مليار متر مكعب" [١٠] وفي العام 2000 ، جرى اكتشاف حقل آخر، أطلق عليه اسم "ماري–ب"(Mari-B) " وكان أكبر من سابقه، بمخزون بلغ (32) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهذا ما سرّع عملية بدء الإعداد لمد أنبوب الغاز الطبيعي إلى الشاطئ، وصولا إلى محطات توليد الكهرباء الإسرائيلية. والذي أسهم بشكل كبير في توفير قرابة ٤٠٪ من الاحتياجات الداخلية الاسرائيلية من الغاز الطبيعي، وقد باشر الإنتاج في العام ٢٠٠٤، بعد أربعة أعوام من اكتشافه، وتبلغ قدرته الإنتاجية نحو (٦٠٠) مليون قدم مكعب يومياً . ويقع حقل "ماري–ب" بمحاذاة المياه الإقليمية الفلسطينية (مناطق غزة البحرية) وبحسب التقارير فهو يقع في منطقة مشتركة بين خطي الحدود" . [١١] و"منذ ذلك الحين بدأ صانع القرار الإسرائيلي النظر الى هذا المورد على أنه من بين الحلول العصرية التي قد تواجه بها إسرائيل أزمة الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، التي من شأنها أن تحمل أخطاراً بيئية مختلفة. لذا فقد رأت إسرائيل أن الاعتماد على الغاز الطبيعي له عدد من المزايا .ولتحقيق الاستفادة من هذا المورد تأسست سلطة الغاز الطبيعي بناءً على قانون الغاز الطبيعي لعام 2002 بهدف تطبيق سياسات الحكومة لدفع اقتصاد الغاز قدماً وقياس الوارد والاستهلاك واستطلاع ميول المستهلكين .كما تعمل على إصدار التراخيص والإشراف عليها ونشر المناقصات" . [١٢]

"استمرت الشركات الدولية في الاستكشاف والتنقيب قبالة السواحل الفلسطينيّة الشماليّة والجنوبيّة في البحر الأبيض المتوسط، حتى العام ٢٠٠٩ حيث تم اكتشاف حقل "تامار" (Tamar)على بعد 90 كيلومترا من شواطئ مدينة حيفا من جانب تحالف شركات يضم الشركة الأميركية "نوبل إنيرجي" (Noble Energy) والشركات الإسرائيلية" إيسرامكو" " (Isramco)، و"دور" (Dor) ، و"أفنر " (Avner) ،و"ديليك " (Delek) . وقد ضخ أول إنتاج من الغاز في ٣١ اذار عام ٢٠١٣ بعد أربع سنوات من أعمال التطوير . [١٣] . يعد حقل (تمار) (Tamar) للغاز أحد مصادر الطاقة الرئيسة لإسرائيل، وهو قادر على إنتاج ١١ مليار قدم مكعب من الغاز كل عام، ويكفي ذلك لتغطية الكثير من

السوق الإسرائيلية، وكذلك الصادرات إلى مصر والأردن. وهذا الحقل كان محور اهتمام الإمارات العربية المتحدة، إذ أعلنت شركة "ديليك دريلينغ" في نهاية نيسان عام ٢٠٢١، أنها وقّعت اتفاقاً غير ملزم لبيع حصتها في حقل (تامار)(Tamar) للغاز الطبيعي بشرق البحر المتوسط لمبادلة للبترول بأبوظبي مقابل ١,١ مليار دولار. وتعد هذه أهم صفقة بين الإمارات العربية المتحدة و"إسرائيل" منذ تم التطبيع بين الدولتين في العام ٢٠٢٠ فيما عُرف بالاتفاقات الإبراهيمية". [١٤] ومن "اللافت للنظر أنه جرى ربط إنتاج حقل" تامار" (Tamar)"بمنصة بحرية في المياه الجنوبية قريبة من حقل" ماري ب(Mari-B) ""، بدلاً من إيصال الإنتاج إلى أقرب منطقة ساحلية، وهي حيفا في الشمال، ثم ربطه بشبكة الغاز الوطنية .وكان العذر الرسمي لنقل الغاز إلى الجنوب هو شكوى قدمتها بلدية الكرمل بشأن الآثار البيئية السلبية الناجمة عن تشييد المنشآت اللازمة قبالتها .لكن يتضح أن السبب الحقيقي لتغيير مسار الخط وتحمّل التكاليف الباهظة هو الخطر الأمني في حال نشوب حرب مع لبنان، وإمكان قصف المنشآت بالصواريخ من الأراضي اللبنانية القريبة نسبياً من حيفا". [١٥] ،و"في حزيران العام ٢٠١٠، أعلنت شركات "أفنير" أويل للاستكشافات، و"ديليك" للحفر الإسرائيليتان و"نوبل إنرجي" الأميركية اكتشاف حقل "لڤياثان"(Leviathan) العملاق للغاز، في جبل إراتوستينس، تبلغ مساحة هذا الحقل ٣٢٤ كيلومتر مربع، وقدر احتياطي الغاز فيه لدى اكتشافه بـ (١٦) تريليون قدم مكعب، ثم ارتفعت تلك التقديرات لاحقاً على مراحل لتصل إلى نحو(٢٢) تريليون قدم مكعب . بعد الإعلان عن اكتشاف حقل "لڤياثان"(Leviathan) اعتبرت "إسرائيل" ذلك بداية الطريق لتحولها من مستورد إلى مصدر للغاز ،مما منحها وسائل جديدة للسلطة في علاقاتها مع الدول المحيطة بها . وتحدث وزير الطاقة الإسرائيلي حينها " يوفال شتاينتز" عن "رؤية للعقد القادم عندما تكون "إسرائيل" لاعباً رئيساً في سوق الطاقة"، معتبراً الغاز الطبيعي "المحرك الرئيسي لجهود صياغة علاقات تقارب ."[١٦]

بعد الاكتشافات التي انجزت في الفترة من العام ١٩٩٩ الى العام ٢٠١٠ أخذت تتبدل معادلة الغاز في شرق البحر الابيض المتوسط خصوصاً ان علماء الجيولوجيا والطاقة ومؤسسات متخصصة، كهيئة المسح الجيولوجيّ الأميركيّة التي اعلنت في نيسان عام ٢٠١٠، أنّ الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسّط يحتوي

احتياطي متوسّط الغاز القابل للاستخراج تقنيًا هو ١٢٢ ترليون قدم مكعّب من الغاز، وقد يصل -في أقصى تقدير- إلى ٢٢٧ ترليون قدم مكعّب من الغاز القابل للاستخراج تقنيًا، وبحسب استنتاجات "لجنة شيشينسكي" التي أسّستها وزارة الماليّة الاسرائيلية في نيسان العام ٢٠١٠ لدراسة السياسة الماليّة فيما يتعلّق بموارد النّفط والغاز في "إسرائيل"، فإنّ ثلثي ذلك الاحتياطيّ موجود في المياه الإقليميّة للسّاحل "الإسرائيليّ"، أي ما يعادل -في المتوسّط- ٨١ ترليون قدم مكعّب من الغاز القابل للاستخراج تقنيًا "[١٧] لقد وصلت الاكتشافات المؤكدة لدى "إسرائيل" في المدة من العام ١٩٩٩ الى العام ٢٠١٠ إلى ما يعادل 27.7 تريليون قدم مكعب(وهي أرقام أولية مرشحة للزيادة)، أي ما يجعلها تحظى بنسبة ٤ ٪ من نسبة الاحتياطيات العالمية للغاز المؤكدة، وهي نسبة ليست بالقليلة إذا ما قورنت بحجم احتياجات السوق الاسرائيلي(تفي الاحتياجات المحلية وتحقق هامشًا فائضًا يسمح بالتصدير)، وحجم اسرائيل الجغرافي ذاته ومن المتوقع ألا يتجاوز الاستهلاك الداخلي من الغاز في اسرائيل (٥٦٠) مليار قدم مكعب (اي ما يعادل ٢٠ مليار متر مكعب في العام ٢٠٤٠ بحسب الهيئة الإسرائيلية للغاز "[١٨] .

وتجدر الاشارة هنا الى "ان الشراكة الإسرائيلية-الأمريكية قامت بدور رئيس في استكشاف الغاز الطبيعي شرق البحر لابيض المتوسط، وتتطلع "إسرائيل" أيضاً إلى الحصول على الخبرة الأمريكية في مجال الغاز الطبيعي المسال، ولا سيما أن الشركات القليلة في العالم التي لديها كفاءة في هذا المضمار هي في الأساس شركات من الولايات المتحدة الامريكية" [١٩] والملاحظ أن نجاح استكشافات الغاز الاسرائيلية قد حدث بشكل أساس من قبل شركة "نوبل إنيرجي" الأميركية التي تعد اللاعب الأساسي في المنطقة بتعاونها مع شركات "إسرائيلية". كما يلاحظ السرعة التي بدأت فيها عمليات التنقيب من قبل الجانب الاسرائيلي.

المبحث الثاني

الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية لاكتشافات الغاز الاسرائيلية

استناداً إلى "علم الجيوبوليتيك، فإن الدول التي تتمتع بسواحل بحرية ومائية، يُمكّنها ذلك مِن جَني مصالح تجارية واقتصادية كبرى ونفوذ سياسي أكبر، لما لها من أهمية استراتيجية عالية عبر المسارات الاقتصادية وطرق النقل البحري فضلاً على ما تشكله من مخزون في جوفها من المعادن والثروات الطبيعية[٢٠]. وبالنسبة لإسرائيل، التي تعد "دولة" بحرية كون أكثر من ٩٩٪ من تجارتها سواء الاستيراد أو التصدير يتم عبر البحر ولهذا نظرت "اسرائيل" إلى غاز شرق البحر الابيض المتوسط بوصفه فرصة كبرى لتحقيق ما تطمح إليه لفرض تفوقها الاستراتيجي في المنطق، ومن أجل الاطلاع على الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي حققتها "إسرائيل" من وراء تلك الاكتشافات فلا بدّ من استعراضها على النحو التالي:

اولا: الاهمية الاقتصادية

تكتسب اكتشافات الغاز الاسرائيلية في شرق البحر الابيض المتوسط أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية بالنسبة إلى "إسرائيل"، حيث إنها جاءت عندما تضاعفت احتياجات الغاز لدى قطاع إنتاج الطاقة والصناعة، وبحسب بيانات وزارة البنى التحتية الإسرائيلية، بلغ استهلاك "إسرائيل" من الغاز خلال العام ٢٠١٠ نحو (٥ر٢) مليار متر مكعب، مقابل (٧,٩) مليار متر مكعب في العام ٢٠١٦، ونحو (١١,٧) مليار متر مكعب في العام ٢٠٢٢. وكما موضح في الجدول الاتي:[٢١]

2010	2014	2016	2018	2020	2022	2024	2026	٢٠٢٨	٢٠٣٠
5.2	7.6	9.5	10.1	11.1	11.7	13	14.3	15.3	16.8

(جدول بمعدل استهلاك اسرائيل من الغاز للفترة ما بين ٢٠١٠–٢٠٣٠/مليار متر مكعب)

نلحظ مما تقدم ،وبحسب تلك الاحصائيات الطلب المتزايد على استهلاك الغاز الطبيعي حيث "تشير الزيادة الحادّة في استخدام الغاز الطبيعي في "إسرائيل" إلى تحوّل في اعتماد مصادر الطاقة على حساب النفط

فخلال سنوات معدودة تحول الغاز الطبيعي إلى الوقود الرئيس والمفضل لتوليد الكهرباء وللصناعات الكبيرة، وهذا ما تدلل عليه الأرقام والإحصاءات الصادرة عن شركة الكهرباء الاسرائيلية ،التي تشير الى أنه في المدة الفاصلة بين عام ٢٠١٤ الى العام ٢٠٣٠ ان الاستهلاك الاسرائيلي من الغاز سيقارب نحو (١٩٧) مليار متر مكعب سواء لإنتاج الكهرباء او للأغراض الصناعية" [٢٢]، "فمن قبل استُخدم الفحم الحجري بشكل رئيس لتوليد الطاقة، فضلاً عن المازوت كمصدر ثانٍ للوقود . أما الآن فيستخدم الغاز الطبيعي في "إسرائيل" بشكل رئيس في تشغيل المحطات التابعة لشركة الكهرباء الوطنية، وقد كانت محطة "إشكول" في مدينة أسدود هي المحطة الأولى التي استعاضت عن المازوت، واستخدمت الغاز الطبيعي . وتدريجياً ، تم تشغيل محطات بالغاز الطبيعي، ومن بينها محطات: حاجيت، وجيزر، وريدينج (شمال تل ابيب) وتسافيت، ورامات حوفيف، وهي محطات تابعة لشركة الكهرباء الوطنية "الاسرائيلية"[٢٣]، فضلاً عن ذلك "عدداً من المحطات التي تنتمي إلى القطاع الخاص في "عسقلان"، و"أسدود" و"الرملة"، ومحطات البحر الميت في منطقة "سدوم" فضلا عن الذي سبق ذكره فان الكثير من التجمعات الصناعية الكبرى باتت تهتم وتعتمد على الغاز الطبيعي مثل: مصانع البحر الميت وشركات انتاج الاسمنت والتجمع الصناعي الكيماوي فضلاً عن قطاع الصناعة في "إسرائيل" الذي يرتكز على عدد من الأقسام، من بينها صناعة صقل الماس، وصناعة التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأغذية والمشروبات والأدوية والمنسوجات . كما يوجد اهتمام وتقدم كبيران في قطاع الصناعات العسكرية . ومن شأن هذه الصناعات أن تتأثر بتقلب أسعار الطاقة العالمية" [٢٤] لذا فإن اعتماد قطاع الصناعة في "إسرائيل" على الغاز الطبيعي لإدارة المنشآت من شأنه أن يزيد وكما موضح في المخطط الاتي [٢٥]:

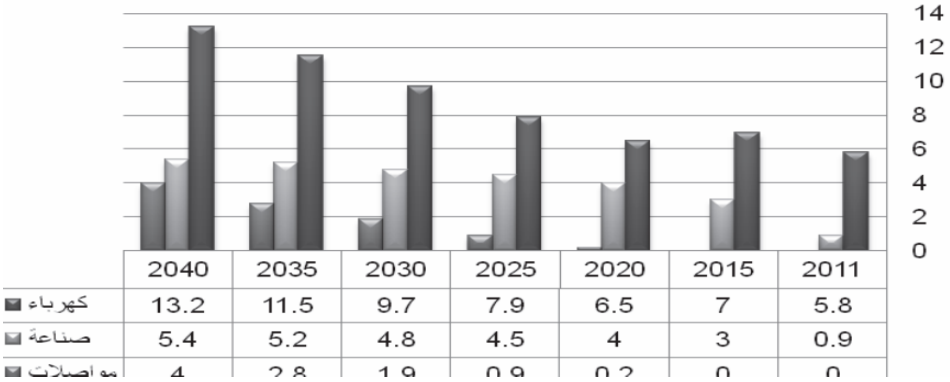

	2040	2035	2030	2025	2020	2015	2011
كهرباء	13.2	11.5	9.7	7.9	6.5	7	5.8
صناعة	5.4	5.2	4.8	4.5	4	3	0.9
مع اصلات	4	2.8	1.9	0.9	0.2	0	0

"إذ إنّ استخدام الغاز الطبيعي المنتج محلياً سيؤدّي إلى انخفاض تكلفة الطاقة، وعليه ستتحسّن كفاية الصناعة "الإسرائيلية" محلياً، وعالمياً، كما ستوفر المداخيل المرتقبة من عمليّة تصدير الغاز للأسواق العالمية لإسرائيل استقلالية مالية، وقدرة على تطوير اقتصادها وقدراتها العسكرية من دون اللجوء إلى المساعدات الخارجيّة، إذ ستعرف للمرة الاولى في تاريخها استقلالاً تاماً في مصادر الطاقة على المدى الطويل، فضلاً عن مصدر دخل بفضل تصدير الغاز لسنوات متعددة بإجمالي يقدر بمئات المليارات من الدولارات. لهذا: من الصعب تحديد المداخيل المالية التي سوف تجنيها "إسرائيل" من الاكتشافات الحالية والمستقبلية من الغاز" [٢٦] لكن، و"بحسب تقرير لجنة "شيشينسكي" التي أسّستها وزارة الماليّة الاسرائيلية في نيسان العام ٢٠١٠ لدراسة السياسة الماليّة فيما يتعلّق بموارد النّفط والغاز في "إسرائيل"، "تقدر القيمة المالية للمخزون الموجود في حقل "تامار" وحده بنحو ١٣٠ مليار شيكل إسرائيلي جديد (أي ما يعادل نحو ٣٢ مليار دولار أمريكي) على مدى ثلاثين سنة، بحسب المعطيات الحالية"[٢٧] "لهذا يأمل صناع القرار في "إسرائيل" أن تسهم اكتشافات الغاز في تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بشكل جذري، وترى المصادر الاسرائيلية ذات العلاقة باقتصاديات الطاقة ان استخراج الغاز الطبيعي سيحسن ميزان المدفوعات الاسرائيلي بوضوح حيث سيوفر على الحكومة الاسرائيلية مئات الملايين من الدولارات سنوياً تدفع لاستيراد

النفط وتحصل الحكومة في المقابل على عوائد كبيرة من العملة الصعبة عن طريق تصديرها للغاز"، فمثلا: "في العام ٢٠٢٢ حققت إيرادات الغاز "الاسرائيلي" رقمًا قياسيًا جديدًا، يُقدَّر بـ (١,٦٨) مليار شيكل (٤٥٦,٥ مليون دولار أميركي)، وفق ما جاء في تقرير سنوي صادر عن وزارة الطاقة الإسرائيلية، في ٢١ شباط العام ٢٠٢٣. وبذلك تكون العائدات قد ارتفعت بنسبة (٣٦,٦٪)، مقارنةً بالرقم القياسي السابق البالغ (١,٢٣) مليار شيكل (٣٣٤ مليون دولار) المسجل في العام ٢٠٢١،". ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاج الغاز الإسرائيلي، وبشكل رئيس الكميات المخصصة للتصدير، وزيادة أسعار الغاز الطبيعي للتصدير، فضلاً عن ارتفاع سعر صرف الدولار كما أوضحت وزارة الطاقة الاسرائيلية-في تقريرها- أن عائدات "الدولة" المتراكمة من الغاز الطبيعي تجاوزت حتى الآن (٢٠) مليار شيكل (٥,٤٣ مليار دولار إذ أشارت إلى عائدات تُقدَّر بـ١٠,٧ مليار شيكل (٢,٩١ مليار دولار) جمعتها وزارة الطاقة والبنية التحتية الاسرائيلية، والباقي من ضريبة أرباح الموارد الطبيعية، وضرائب الشركات التي جمعتها مصلحة الضرائب. إن معظم عائدات الغاز الإسرائيلي البالغة نحو ٩٧٧ مليون شيكل (٢٦٥,٣ مليون دولار)، يأتي من حقل "ليفياثان"، من إنتاج نحو ١١,٥٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي" (٢٨)

كما تأمل الحكومة "الإسرائيلية" "أن تسهم اكتشافات الغاز الجديدة في تحسين قدرتها على مواجهة أزمة المياه، وذلك عبر تدشين المزيد من محطات تحلية المياه التي تعمل بطاقة رخيصة فحسب مخططات وزارة البني التحتية الاسرائيلية، فإنه سيتم في غضون أربع سنوات إنتاج نصف المياه المعدة للشرب، و٢٥% من المياه المعدة للقطاع الصناعي بوساطة محطات تحلية. وبما أنّ محطات التحلية تحتاج إلى قدر كبير من الطاقة، وحتى تكون الكلفة رخيصة يجب أن يكون هناك مصدر طاقة رخيص، لذا فإن اكتشافات الغاز توفّر هذا المصدر بسعر معقول. وتمثل الطاقة مركّبا مهماً في إنتاج المياه الصالحة للشرب، حيث إنها تشكّل ٣٠% إلى من كلفة إنتاج كوب من المياه المعدة للشرب. لذا يتوقع أن يؤدّي اكتشاف حقول الغاز الجديدة إلى إحداث انخفاض في كلفة إنتاج المياه المعدة للشرب بنسبة ٤٠%. وهناك خطة لدى سلطة المياه الاسرائيلية لزيادة إنتاج المياه عبر محطات التحلية إلى ١,٥ مليار متر مكعب حتى العام ٢٠٤٠ (٢٩) اجمالاً وبناءً على ما تقدم يتوقع لمستقبل "إسرائيل" الاقتصادي في الاعوام القليلة القادمة

الازدهار ،وذلك بسبب العاملين الآتيين: "يعود الاول لاكتشافات موارد الغاز الطبيعي الضخمة في شرق البحر لابيض المتوسط فبينما كانت "إسرائيل" في السنوات القريبة الماضية تعتمد على الواردات الخارجية لتلبية معظم احتياجاتها من الطاقة وتنفق مبلغا يعادل ٥٪ من الناتج المحلي على واردات منتجات الطاقة و اعتماد قطاع النقل بشكل رئيس على البنزين ووقود الديزل ،وكذلك استخدام الفحم المستورد لإنتاج معظم الكهرباء، وتستورد الغاز من مصر فإنها اصبحت في اواخر العام ٢٠١٩ تصدره الى مصر والاردن، اما السبب الثاني فيرجع الى تعزيز "إسرائيل" لعلاقتها الاقتصادية مع الدول العربية ودول الخليج العربي، والتي تتحكم فيها المحددات الامنية والسياسية اذ تقوم "إسرائيل" بالإمدادات الامنية المتطورة وبالمعلومات الاستخبارية في مقابل حصولها على اسواقها لمنتوجاتها وخدماتها المتنوعة"(٣٠) على الرغم من الأهمية الاقتصادية لاكتشافات الغاز الاسرائيلية بشرق البحر الابيض المتوسط بوصفه أمراً ناجزاً، فإنه من الضروري متابعته، ليس بوصفه مسألة اقتصادية فنية فقط، بل بوصفه حديثاً له أثر استراتيجي أيضاً وهذا ما سنوضحه في المطلب الاتي:.

ثانيا: الاهمية الاستراتيجية

"اعتمدت "إسرائيل" منذ إنشائها على استيراد الطاقة من روسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً، ومؤخرًا مصر التي غذتها بالغاز الطبيعي. شكّلت هذه الاعتمادية معضلة لدى صانع القرار الذي رأى فيها قيدًا سياسيًا واقتصاديًا في جوار معادٍ، وقد انعكس ذلك على سياسات الطاقة التي اعتمدتها "إسرائيل" منذ اكتشافها للغاز مطلع القرن الجاري، والتي يمكن تلخيصها بالآتي:(٣١)

"أولاً: الاكتفاء الذاتي أولاً والتصدير ثانيًا: وضعت "إسرائيل" الكثير من القيود على عملية التصدير، وجعلت أولويتها سدَّ احتياجات السوق المحلية. فمنذ اكتشاف حقل "ماري–ب"، في العام ٢٠٠٠، اتجهت حصرًا للإنتاج الداخلي، واستمرت في عمليات التنقيب والتطوير سعيًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز. وبعد توسع الاكتشافات بما يفوق بكثير الاحتياجات المحلية فقد اعتمدت في العام ٢٠١٣، قرارًا يقضي بألا تتجاوز نسبة التصدير ٤٠٪ من إجمالي الانتاج، وخصّصت حقل "تامار" ثاني أكبر الحقوق المكتشفة للسوق المحلية.

ثانيًا :التصدير عبر الأنابيب وليس الإسالة: تدرك "إسرائيل" التحديات الأمنية التي تحيط بساحلها، لذلك اختارت ألا تقوم ببناء محطات إسالة برية أو عائمة، ورجّحت تصدير الغاز عبر أنابيب، وإسالة الفائض منه في محطتي "إدكو" و"دمياط" المصريتين، وذلك تجنبًا للمخاطر الأمنية والبيئية التي قد يسبّبها استهداف محطات الغاز، وهذا أحد أسباب حماسها لمشروع "إيست ميد؛ "EASTMED" إذ يضمن تدفقًا بكميات جيدة من الغاز بدون الحاجة لبناء محطات إسالة.

ثالثًا :الغاز كأداة للنفوذ الإقليمي: لم تنتقل "إسرائيل" لتصدير الغاز إلا بعد عقدين من الاكتشافات، فأبرمت صفقتين للتصدير مع كل من الأردن ومصر، ولمدة ١٥ عاماً، في تعبير يعكس توظيف تل أبيب للغاز أداةً للنفوذ، كما استخدمت الغاز أداة لتعزيز التقارب مع دول الإقليم، ولاسيما في المجالين الأمني والعسكري كما في الحالة مع قبرص واليونان".

مما تقدم تبدو "الاستراتيجية الإسرائيلية شديدة الوضوح فمهما كانت العوائد الاقتصادية المتحققة من تصدير الغاز الطبيعي فهي لا تساوي بأي حال تهديد الاكتفاء الذاتي الذي يمكن أن يتسبب في وضع "إسرائيل" كتابعة، ومعتمدة على الغاز الطبيعي المتدفق من دول الجوار، الأولوية لدى "إسرائيل" ألا تعطي فرصة لدول الجوار امتلاك اوراق ضغط يمكن ان تمثل لها تهديداً على المدى البعيد، فالأولوية دائماً لدى "إسرائيل" هي كل ما يتعلق بالأمن القومي ثم يأتي في المقام الثاني البعد الاقتصادي والمكاسب التي يمكن أن تتحقق".[٣٢]، وتجدر الاشارة هنا الى أن "الاستراتيجية الإسرائيلية لتصدير الغاز الطبيعي تعد نموذج يمكن التدقيق فيه لتصور كيف يمكن ان يمثل الغاز الطبيعي اداة استراتيجية لفرض مزيد من النفوذ في المنطقة، وتسعى "إسرائيل" من خلال تلك السياسة إلى ترسيخ استراتيجيتها في تصدير الغاز الطبيعي بما يحقق التوازن بين الاكتفاء الذاتي "واشباع الاستهلاك المحلي على المدى البعيد الذي يصل إلى العام ٢٠٤٠، وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة "لاسرائيل" لأن تصبح أحد مصدري الغاز الطبيعي الرئيسيين في المنطقة، وما يساوي ذلك من فرض نفوذها، وربما الوصول إلى تفاهمات وتسويات لنزاعات قديمة عجزت عنها الحلول السياسية التقليدية"[٣٣].

لهذا "تفضّل "إسرائيل"، لدواعٍ أمنية واستراتيجية، عدم استيراد المواد الحيوية من الخارج، مثل الماء والغذاء ومصادر الطاقة، وهي تنطلق من افتراض أنه في حال نشوب حرب، فإن السفن التي يفترض أن تورد الوقود "لإسرائيل" قد تتردّد في مواصلة نقله إلى الموانئ الإسرائيلية، خشية تعرّضها للإصابة أثناء العمليات الحربية. كما أنّ إمدادات الوقود لإسرائيل ستتأثر باندلاع حروب في مناطق أخرى، ولا سيّما عندما تتعرّض الدول المصدّرة للوقود لحالة من عدم الاستقرار السياسي، كما حدث عندما تفجرت الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩. وتخشى "إسرائيل" من عودة العرب لاستخدام سلاح النفط مجدداً، كما كانت عليه الأمور بعد العام ١٩٧٣، أخذا بالاعتبار أنّ العرب والإيرانيين يحتكرون ٦٠% من احتياط النفط في العالم" [٣٤]. وغني عن البيان أن تلك "الاكتشافات ستعود بالفائدة الكبيرة على "إسرائيل" في مجالها الجيو–سياسي، وذلك عن طريق تضييق الفجوات التي كانت موجودة سابقاً بينها وبين بعض الدول المجاورة لها في الإقليم، كما ستسمح تلك الاكتشافات أيضاً "للدولة" الإسرائيلية بتحسين أمن الطاقة بشكل كبير، فضلاً عن ان احتياطيات الغاز الطبيعي المحلية ستسمح "لإسرائيل" بتوسيع استهلاكها من الغاز الطبيعي، وبالتالي الحد من التلوث، وتحسين الصحة العامة، والحد من انبعاثات تغير المناخ، كما ستوفر اكتشافات الغاز الطبيعي أيضاً فوائد كبيرة للاقتصاد "الإسرائيلي"، وستؤدي إلى انخفاض تكاليف توليد الطاقة. فضلاً عن ذلك: فإن احتياطيات الغاز الطبيعي ستحفز "إسرائيل" على الانخراط في التطور التكنولوجي العالمي المتعلق باستخدام الغاز الطبيعي في قطاعات متنوعة، مثل: النقل. وقد بدأت الحكومة الإسرائيلية بالفعل في تخصيص الأموال الرئيسة، لتعزيز التطورات العلمية في هذا المجال"[٣٥]. كما ان "اكتشافات الغاز الاسرائيلية في شرق البحر الابيض المتوسط وفرت للإسرائيليين طمأنينة الى المستقبل. فالاقتصاد الاسرائيلي الذي كان يستند الى المعونات من الولايات المتحدة الامريكية، والاعفاءات الضريبية لمن يتبرع لإسرائيل من الاميركيين، كاد ان يواجه الافلاس قبل نهاية الثمانينيات عندما تفجرت أوضاع المصارف واضطرت الحكومة الإسرائيلية الى تأميم جميع المصارف[٣٦]، ولهذا "ترى المصادر الإسرائيلية على وفق رؤيتها الخاصة أن هناك قيمة استراتيجية كبيرة لاكتشافات الغاز الجديدة، ولا سيما في ظل التطورات التي شهدها الوطن العربي في أعقاب الحركات الشعبية العربية. فقد بات الإسرائيليون يدركون أنه لا يمكن ضمان تواصل تدفق الغاز المصري إلى خزانات شركة الكهرباء الإسرائيلية، في أعقاب الحراك المصري وفتح ملف بيع الغاز المصري لإسرائيل في محاكمة الرئيس المصري الاسبق "حسني مبارك" وأركان حكمه، فضلاً عن عمليات التفجير التي استهدفت أنبوب الغاز الذي يوصل الغاز المصري إلى "إسرائيل" بالقرب من العريش، ويرون

في الوقت نفسه، أن استيراد الغاز الطبيعي من دول أخرى أمر لا يلائم الظروف الإسرائيلية الاستراتيجية" (٣٧) .

نلخص مما سبق أن اكتشافات حقول الغاز الطبيعية الإسرائيلية "تعدُّ بمثابة رصيد اقتصادي واستراتيجي، له أهمية بالغة .لذلك تسعى "إسرائيل" من وراء امتلاكها لهذه الثروة لتصبح ذات مكانة مرموقة في سوق الطاقة الاقليمي والعالمي، ولهذا كله كان الاهتمام والتركيز على التنقيب عن حقول الغاز في شرق البحر المتوسط من أجل امتلاكها والسيطرة والا ستحواذ على أكبر قدر ممكن من احتياطيات الغاز الطبيعية في تلك المنطقة فضلاعن طمأنة المستثمرين "الإسرائيليين" والاجانب وتحفيزهم من أجل الاستثمار في هذا المجال داخل "اسرائيل"، و ستسعى أيضاً لتصدير الغاز من أجل رفد خزينة "الدولة" بالإيرادات الكبيرة، و سيسهم في عمليات التمويل المرتبطة بتطوير حقول الغاز البحرية المزمع التنقيب عنها، هذا كله سيؤدي الى تعزيز كثير من المكاسب "لاسرائيل" على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، و سيصب في تعزيز النفوذ الاسرائيلي في المنطقة"(٣٨) .

المبحث الثالث

تأثير اكتشافات الغاز على علاقات اسرائيل الاقليمية

تعد "اسرائيل" المستفيد الاكبر من الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط اذ انها تملك العدد الأكبر من الحقول المكتشفة بمنطقة شرق الابيض المتوسط التي تقع ضمن مياها الاقليمية ،تلك الاكتشافات الضخمة من الغاز الطبيعي، دفعت "اسرائيل" نحو السعي للتحول إلى مصدر للغاز الطبيعي لدول الجوار بالنسبة "لإسرائيل"، ذلك ما أكدته مراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجية الإسرائيلية، وجاء بوضوح في تصريحات المسؤلين الإسرائيليين بشأن آثار اكتشافات الغاز الضخمة حيث إن النخبة الحاكمة في "اسرائيل" لا تراهن فقط على دور تلك الاكتشافات في تحسين الأوضاع الاقتصادية في بشكل جذري، بل إنها تراهن على أن تسهم تلك الاكتشافات في تعزيز مكانة "إسرائيل" الاستراتيجية، وتعزيز الحضور "الإسرائيلي" في المنطقة كمصدر للطاقة ،فضلاً عن زيادة النفوذ "الإسرائيلي" داخل اوروبا ومنافسة النفوذ العربي الناتج عن سيطرة صادرات النفط والغاز العربي داخل اوروبا لعقود طويلة.""[٣٩] ، ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت "اسرائيل" جملة من السياسات والاجراءات الاستراتيجية سنوضحه فيما يأتي:

اولا": اتفاقات تصدير إقليمية

"استطاعت "إسرائيل" أن تمضي قدماً في اكتشاف احتياط غازي في المنطقة الاقتصادية الخالصة يفوق استهلاكها الداخلي في المرحلة الحالية والمستقبل المنظور، الامر الذي شجّع على التفكير في تصدير الغاز في مرحلة مبكرة من تطوير الصناعة. كما طرح المسؤولون الاسرائيليون منذ مدة مبكرة إمكان بروز " إسرائيل" مركزاً للصناعة الغازية الشرق اوسطية .ودفعهم الى هذا :الاحتياط الضخم الذي اكتشف في حقلَي "ليفياثان "و"تامار" دعم سياسة الحكومة الاميركية كي تؤدي "إسرائيل" الدور المحوري للصناعة الغازية في شرق المتوسط، وبالذات مع الدول العربية الموقّعة اتفاقات سلام مع "اسرائيل" ، وذلك لتمتين ودعم تلك الاتفاقات مادياً لمدى طويل يمتد عقوداً من الزمن، ولزيادة التعامل الاقتصادي بين "إسرائيل" والدول العربية والاعتماد على الغاز "الاسرائيلي""[٤٠]؛ "لهذا نجد أن شركة "ديليك" الاسرائيلية قد

وقعت اتفاقيات مع كل من الأردن ومصر لمدها بالغاز الطبيعى حيث تشكل تلك الاتفاقات إنجازاً إسرائيليا، خصوصا مع مصر، التي تنازلت عن خط أنابيب شركة غاز شرق المتوسط المصرية (EMG) لصالح شركة "ديلك" الإسرائيلية، وهو خط الأنابيب الذي كانت تستعمله مصر لبيع الغاز "لإسرائيل" في الماضي. ووقعت شركة "ديلك" الإسرائيلية مع شركتي "نوبل إنرجي" الأميركية و"إيست غاز" المصرية، في أيلول العام ٢٠١٨، اتفاقاً لشراء ٣٩٪ من أسهم شركة تسييل الغاز (EMG)، مقابل (٥١٨) مليون دولار، ويتيح الاتفاق لشركتي "ديلك" و"نوبل إنرجي" المضي في استخراج الغاز الطبيعي من حقلي "تامار" و"ليفياتان" الإسرائيليين لمصر، ابتداء من العام ٢٠٢٠، في صفقة يصل حجمها إلى ١٥ مليار دولار"[٤١] في موازاة توقيع الاتفاق، "وقعت شركتا "ديلك كيد وحيم" و"نوبل إنرجي" اتفاق مبادئ مع الشركة المصرية المالكة مقطع الأنبوب بين مدينتي العقبة الأردنيّة والعريش المصريّة، مما يتيح للشركتين الأميركية والإسرائيلية الوصول إلى منظومة النقل المصريّة، عبر استخدام الأنبوب الواصل بين الدول العربية، من نقطة بداية المنظومة المصرية في العقبة"[٤٢] ،ويوفر هذا الخيار لـ "إسرائيل" تكلفة إنشاء محطات إسالة على أراضيها أو تكلفة إنشاء خطوط أنابيب سواء تمتد إلى قبرص أو تركيا أو جزيرة كريت اليونانية، حيث ستكتفي بتصدير الغاز فقط عبر أنبوب موجود بالفعل ،وهو ما يحقق لإسرائيل أكبر عائد اقتصادي لكميات الغاز المستخرجة من حقلي "تامار" و"ليفياثان"، فضلاً عن تحقيق أهداف استراتيجية، وسياسية ربما لم تتحقق منذ اتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل" في العام ١٩٧٩، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" عندما أشار إلى أن تاريخ توقيع الصفقة "هو يوم عيد لإسرائيل"، ليشير بشكل موجز ومباشر عن حجم الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية التي حققتها إسرائيل بتوقيع الصفقة" [٤٣].

في المقابل، "يأتي ضخ الغاز الإسرائيلي إلى مصر، بعد إتمام عملية الضخ التجريبي للغاز التي أجرتها شركة "نوبل إنرجي" مطلع العام ٢٠٢٠ وبدء ضخ الغاز الطبيعي من حقل "لفياتان" في المتوسط إلى الأردن، بموجب اتفاقية جرى توقيعها نهائيا في أيلول ٢٠١٦، لتزويد الأردن بنحو ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز، على مدار ١٥ عاما، بدءاً من كانون الثاني العام ٢٠٢٠ .مما شكل .معلماً بارزاً آخر في سياق علاقات الطاقة الإقليمية" [٤٤] وفي هذا الاطار تعتقد جهات كثيرة في "إسرائيل" أن الغاز الإسرائيلي سيشكل منفذاً مهماً

"للدولة" على المستوى الإقليمي، من حيث أهميتها للدول المجاورة لها كمزود للطاقة، وتحديداً الأردن ومصر، اللتين وقعتا اتفاقيات لشراء الغاز من "إسرائيل" . ويشكل ذلك تطوراً نوعياً مهماً للتأثير الإسرائيلي، وحضور "إسرائيل" كدولة إقليمية، فبعد أن كانت "إسرائيل" تستورد الغاز من مصر، أصبحت مصدرة للغاز إليها . وبرأي هذه الجهات فإنه في كل الأحوال سيؤدي عامل الغاز دوراً كبيراً في علاقات "إسرائيل" الإقليمية، فضلاً عن الدولية، في المرحلة القادمة"[٤٥]، ولأجل ذلك، ربطت "إسرائيل" نفسها بمصر، والسلطة الفلسطينية والأردن، بما يمكّنها من تحقيق اربعة أهداف":[٤٦]

١. تأمين سوق للغاز المكتشَف، في ظلّ صعوبة التصدير إلى الأسواق الدولية.
٢. تحقيق الاندماج الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة من دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات للدول العربية مقابل ذلك.
٣. تحويل الغاز إلى رافعة سياسية وأمنية تستطيع اسرائيل بها المضيّ في عملية التطبيع قدمًا، وتبقى محتفظة كذلك بورقة تخوّلها الضغط على بعض هذه الدول حينما تريد، وهي ورقة الطاقة.
٤. تعزيز من مكانة إسرائيل الإقليمية في المنطقة ويحولها إلى دولة طبيعية في اللوحة الإقليمية عبر الاعتراف بها بأنها مصدر للطاقة، ومصدر للاستقرار السياسي في المنطقة عبر تزويدها الغاز لمصر والأردن"

ومن المهم الاشارة هنا الى أن "إسرائيل" استطاعت بحصولها على عقود تصدير طويلة المدى لكل من مصر والأردن أن تحقق الآتي" . [٤٧]

١. اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية لاقتراض مليارات الدولارات لتطوير حقلي "تمار» و"ليفياثان"، الضخمين بعدما عانت الشركتان الرئيستان في المياه الإسرائيلية، أي "نوبل إنيرجي" الأميركية و"ديليك" الإسرائيلية للحفر، من صعوبات مالية في تمويل الحقلين الضخمين "تامار" "ليفياثان"، ولما يتطلب من تمويل باهظ . واستعملت شركات عقود التصدير مع الدول العربية المجاورة كضمان لقروض مليارية" .
٢. وفرت القروض المضمونة لمشاريع تصدير لدول عربية إمكان تطوير صناعة الغاز الإسرائيلية" .

ثانيا: عقد تحالفات وتفاهمات جماعية

"تتعد أوجه الصراع على الغاز والنفط في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط، وتتداخل الأبعاد والعوامل المحرّضة للدول في سياساتها الخارجية اتجاه التنافس على الثروات البحرية في تلك المنطقة، إذ يأخذ الصراع أبعاداً قانونية وأمنية وسياسية واقتصادية، ما يجعله معقداً وقابلاً للاشتعال في أي لحظة، وعلى ما يبدو أن القوى الدولية والإقليمية أدركت حجم المخاطر المترتبة على هذا الصراع؛ فسارعت إلى عقد تحالفات وتفاهمات جماعية وثنائية، تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بغية تقاسم الثروات والتحكم في الإنتاج وخطوط النقل والتصدير[٤٨] وتوجت هذه التحركات الاقليمية بتشكيل منتدى غاز شرق المتوسط .(EMGF) في كانون الثاني عام ٢٠١٩، الذي يضم كلاً من: (فلسطين، والأردن، ومصر، واليونان، وقبرص، وإيطاليا، وإسرائيل)، زيادة على عضوية فرنسا، والولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الأوروبي، والإمارات العربية المتحدة والبنك الدولي كمراقبين[٤٩]، فيما استُبعد منه كلٌّ من تركيا ولبنان وسوريا وقبرص التركية. وقد أُضيف إلى المنتدى وهذا الاصطفاف الإقليمي بُعد مهمٌ بَعد حديث الولايات المتّحدة عن دعمها لهذا المنتدى، وتقديم مشروع قرار لمجلس الشيوخ بهذا الشأن. إذ يقترح مشروع القرار دعم المنتدى، وكذلك رفع الحظر المفروض على بيع السلاح لقبرص اليونانية، والعمل على زيادة نفوذ دول المنتدى للحدِ من النفوذ التركي والروسي في شرق المتوسِط، على حدِ نصِ مشروع القرار. كما كان واضحًا رغبة مشروع القرار الأمريكي في معاقبة تركيا نتيجة إصرارها على شراء منظومة إس ٤٠٠ للدفاع الصاروخي من روسيا.[٥٠] ويقدم هذا المنتدى على أنه منصة إقليمية للاستفادة من الجهود المبذولة لاستكشاف الغاز وتصديره، بما ينفع الدول المشاركة في المنتدى، وتم وضع مجموعة من الأهداف لمنتدى شرق المتوسط وهي":[٥١]

١. تعظيم الاستفادة من اكتشافات واحتياطيات الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط.
٢. إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب.
٣. تعزيز التعاون لإيجاد حوار منهجي منظم وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعي.
٤. تأسيس منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردها الطبيعية بما يتفق ومبادئ القانون الدولي.
٥. ضمان الاستدامة ومراعاة الاعتبارات البيئية في اكتشافات الغاز وإنتاجه ونقله.

"يُقدَّم هذا المنتدى على أنه منصّة إقليمية للاستفادة من الجهود المبذولة لاستكشاف الغاز وتصديره، بما ينفع الدول المشاركة في المنتدى ولذلك فهو يظهر من هذه الزاوية كتجمُّع جيو–اقتصادي. لكن في حقيقة الأمر، يتّخذ هذا التجمُّع شكلا ثلاثي الأبعاد، ففي حين يُقدَّم على أنه تجمُّع جيو–اقتصادي، يحظى كذلك بطابع جيو–سياسي وجيو–أمني يشير إلى أنّ من بين أهدافه غير المعلَنة:(٥٢)

١. دمج إسرائيل من الناحية الاقتصادية في المنطقة.
٢. تشكيل محور أمني–عسكري شرق المتوسِّط، يعزّز من مصالح إسرائيل وحلفائها.
٣. عزل تركيا سياسيًا واقتصاديًا فيما يتعلّق بثروات شرق المتوسِط، وردعها عسكريًا."

وفي هذا الاطار قالت "ورقة صادرة عن "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي في جامعة تل أبيب "إن اكتشافات الغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط تسهم في تحسين الواقع الجيوسياسي لإسرائيل ومكانتها الإقليمية وحسب الورقة، التي أعدها "عوديد عيران"، كبير الباحثين في المركز، والذي شغل في الماضي منصب سفير "إسرائيل" في كل من الأردن والاتحاد الأوروبي والناتو، عد "عوديد" "أن تشكيل "منتدى غاز شرق المتوسط"، يمثل دليلاً على إسهام اكتشافات الغاز في المنطقة في تحسين المكانة الجيو–سياسية لإسرائيل، لافتا إلى أن الهدف الرئيس المباشر من تشكيل المنتدى يتمثل في تعاون الدول الأعضاء في تطوير قدرتها على استغلال المصادر الطبيعية للطاقة، وهو ما يفضي إلى زيادة اعتماد كل دولة من دول المنتدى على الدول الأخرى وأشار إلى أن ما عزز مكانة "إسرائيل" في أعقاب تشكيل المنتدى، أن الدول المشاركة فيه لم تعد تربط تعاونها مع "اسرائيل" في المشاريع الاقتصادية بإحداث تقدم على صعيد حل الصراع مع الشعب الفلسطيني، وشدد على أن ما يعزز من فرص استفادة "إسرائيل" من تدشين المنتدى، حقيقة أن الولايات المتحدة الامريكية باتت تبدي حرصاً على التدخل لدى دول المنطقة لإقناعها بتطوير تعاونها مع "إسرائيل في استغلال مصادر الطاقة" (٥٣) ومن المؤكد "ان تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط بالارتكاز على محور شرق المتوسط سيلقي بظلاله على الهيكلية الامنية في المنطقة خاصة مع دخول الولايات المتحدة الامريكية على الخط. كما ان حضور كل من البعد الجيو–سياسي والجيو–اقتصادي في حسابات الفاعلين سيعيد تشكيل مقاربات الفاعلين الاقليميين والدوليين لمنطقة شرق المتوسط معها. (٥٤)

ثالثاً: التحالفات الاستراتيجية

"ساعدت اكتشافات الغاز شرق البحر لابيض المتوسط على تشكيل عدد من التحالفات الاستراتيجية بين دول المنطقة، وخلق شراكة استراتيجية ناشئة في تلك المنطقة، وفي مقدمة تلك التحالفات– آلية التعاون الثلاثي –بين "اسرائيل"، وقبرص، واليونان الذي تشكل في العام 2014، ومنذ ذلك الحين حرصت تلك الدول على عقد عدد من القمم بشكل دوري، وعقد الكثير من اللقاءات على مستوى رؤساء الدول. حيث تناقشت تلك الدول في هذه الاجتماعات الأُطر التعاونية في مجالات عدة، أبرزها مجال الأمن والطاقة ،وقد كانت أهم تلك القمم على الاطلاق هي القمة الخامسة التي انعقدت في العام ٢٠١٨ والتي انتهت إلى توقيع الدول الثلاث على اتفاقية بإنشاء خط أنابيب يمتد من حقول الغاز الاسرائيلية والقبرصية الى اليونان ليتم منها تصدير الغاز لبقية أوروبا" [٥٥]، "وفي العام ٢٠٢٠ وقعت الدول الثلاث في العاصمة اليونانية أثينا على اتفاق خط أنابيب شرق المتوسط "ايست ميد" (East Med gas pipeline)، ويهدف هذا المشروع الى أن تكون الدول الثلاث حلقة وصل مهمة فى سلسلة إمدادات الطاقة لأوروبا ، وسيتيح هذا الخط نقل ما بين ٩ و١١ مليار متر مكعب من الغاز سنوياص من الاحتياطات البحرية لحوض شرق المتوسط قبالة قبرص و"إسرائيل" إلى اليونان وكذلك الى إيطاليا ودول اخرى" [٥٦] وتجدر الاشارة هنا ان المشروع يواجه ، عقبات اقتصادية وسياسية، لعل أبرزها تكلفته وجدواه الاقتصادية وإمكانية تنفيذه، في ظل الصراع والتوتر السائد في منطقة شرق المتوسط. "[٥٧] "استمر التعاون الثلاثي في مجالات الطاقة المتنوعة بين "اسرائيل" وقبرص واليونان من خلال ربط الكهرباء وهو المشروع الثلاثي المسمى "يورو–آسيا إنتركونكتور" (Euro-Asia interconnector)،والذي وقعته الدول الثلاث في العام ٢٠٢١ لمد أطول وأعمق كابل كهرباء تحت الماء، والذي سيقطع قاع البحر المتوسط بكلفة تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار، ويربط الشبكات الكهربائية للدول الثلاث. وسيوفر مصدراً احتياطياً للكهرباء في أوقات الطوارئ، والفكرة هي توليد الكهرباء بمحطات الطاقة التي تعمل بالغاز في "اسرائيل" وقبرص بهدف تصدير الكهرباء الى اوروبا عبر الرابط الكهربائي الذي يمر على اليونان"[٥٨]. كما شملت "أُفق التعاون الإسرائيلي القبرصي اليوناني

الجانب العسكري أيضاً، فعلى سبيل المثال وقع الجانبان "الإسرائيلي" والقبرصي اتفاقية تعاون دفاعي في العام 2012 تسمح لإسرائيل باستخدام البنية التحتية العسكرية لقبرص، أي قاعدة "أندرياس باباندريو" الجوية في "بافوس" (Paphos) غرب قبرص وموانئ ومرافق أخرى مختلفة ..وذلك في حال وجود أي تهديدات لمنشآت الغاز القبرصية في البحر "علاوة على ذلك، أُجريت تدريبات عسكرية بين اليونان وإسرائيل في العام ٢٠١٣ تضمنت هذه التدريبات مناورات بحرية شاركت فيها قوات أمريكية." [٥٩] مما تقدم نلحظ ان الغاز الطبيعي "اضحى يؤدي دوراً مركزياً في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وفي التصورات الجيو–استراتيجية الإسرائيلية حول مكانة إسرائيل في المنطقة، وفي حوض البحر الابيض المتوسط فاتفاقيات الغاز بين إسرائيل وكل من: مصر والأردن، ولاحقاً خط أنابيب الغاز عبر اليونان "ايست ميد"، سوف يساهمان من وجهة نظرها: في تعزيز مكانتها الإقليمية في المنطقة ويحولها إلى "دولة" طبيعية في اللوحة الإقليمية عبر الاعتراف بها بأنها مصدر للطاقة، ويعزز من تأثيرها بوصفها دولة تشكل مصدراً مهماً للطاقة النظيفة، أي الغاز الطبيعي ومصدراً للاستقرار السياسي في المنطقة من خلال تزويدها الغاز لمصر، والأردن". [٦٠] .

الخاتمة

إن اكتشافات الغاز في الساحل الشرقي بالبحر الابيض المتوسط تشكل تطوراً استراتيجياً مهماً للعلاقات القائمة في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة "لإسرائيل"، وذلك لما تقدمه تلك الاكتشافات من حل لازمة الطاقة التي كانت تعانيها وكذلك في تقليل اعتمادها على الغاز الخارجي وسد احتياجاتها الداخلية وتعزيز أمن الطاقة لديها، بجانب عدد من المكاسب الاقتصادية والسياسية، وذلك على غرار انضمامها لمنظمة غاز شرق المتوسط، فضلاً عن تحالفها مع كل من :قبرص واليونان، وتوقيعها عددٍ من الاتفاقيات مع دول المنطقة ،وعن طريق ما تم توضيحه بشان فقد خلص هذا البحث الى ماياتي:

١. يعد الغاز الطبيعي حالياً أحد مصادر الطاقة الرئيسية في "إسرائيل"، مع أنه حتى مطلع القرن الحادي والعشرين تقريباً لم يكن من بين مصادر الطاقة المستخدمة فعلياً فيها .
٢. إن اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط، كانت لها تداعيات عميقة على مستوى القدرة الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية في "إسرائيل" .
٣. أتاحت اكتشافات الغاز الاسرائيلية في شرق البحر الابيض المتوسط آفاقاً كبيرة وجديدة خاصة على مستوى أمن الطاقة، فقد أصبحت "إسرائيل" من الدول المنتجة والمصدرة للطاقة بعد أن كانت مستوردة لها .
٤. . بالرغم من احتياطات الغاز الطبيعي الهائلة التي تمتلكها "إسرائيل" في شرق البحر الابيض المتوسط، إلا أن استراتيجيتها في تصدير الغاز تنطلق من بعد يتعلق بالأمن القومي "الاسرائيلي"، حيث تعطي الأولوية لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى البعيد، ولو على حساب المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق لها من تصدير الغاز .
٥. أسهم الغاز الإسرائيلي في تعزيز العلاقات بين "إسرائيل" وكل من: قبرص واليونان .
٦. تسعى "إسرائيل" إلى تعزيز هيمنتها الإقليمية عن طريق مضاعفة الترابط، والشراكات مع البلدان المجاورة عبر إنشاء شبكة متكاملة من خطوط أنابيب الغاز؛ ما يعطيها القدرة على استخدام الطاقة أداةَ ضغط سياسي في المستقبل، ووسيلةً للتأثير في سياسات الدول المستوردة، وهو أمر ستكون له تداعيات جيو–ستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط وخارجها .
٧. عززت اكتشافات الغاز من مكانة إسرائيل الإقليمية

المصادر والهوامش

١. وليد خدوري، اكتشافات الغاز في إسرائيل التوقعات والعقبات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد ١، العدد ٨٢، ٢٠١٠، ص ٦٥.
٢. وليد خدوري، الاستكشاف والتنقيب عن البترول في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد ١٠، العدد ١، ١٩٩٠، ص٩
٣. عاطف سليمان، اسرائيل والنفط، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨، ص٦٠.
٤. وليد خدوري الاستكشاف والتنقيب عن البترول في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص١٠
٥. المصدر نفسه، ص١٠.
٦. عاطف سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢ – ٦٣.
٧. وليد خدوري، الاستكشاف والتنقيب عن البترول في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص١٣
٨. وليد خدوري، الغاز الطبيعي في إسرائيل: تطور الاكتشافات ومجالات التصدير، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٥، ص٧٨.
٩. المصدر نفسه، ص٧٨.
١٠. ربيع محمد يحيى، الغاز الطبيعي الاسرائيلي بين تقليص التبعية والانعكاسات الاقليمية (٢٠٠٠–٢٠١٣)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابوظبي، ٢٠١٣، ص٦١.
١١. وليد خدوري اكتشافات الغاز الإسرائيلية: التنقيب يتركز قرب لبنان وغزة، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، بيروت. ٢٠١٠/٦/١٣
http://www.center-lcrc.net/index.php
١٢. ربيع محمد يحيى ،مصدر سبق ذكره،ص٣٧.
١٣. المصدر نفسه، ص١٨.
١٤. تفاصيل صفقة حقل تمار بين اسرائيل والامارات، 07/ 09/ 2021
https://arabicpost.net
١٥. شادي سمير عويضة، استغلال الغاز في حوض شرق المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ٢٠١٩، ص٩٥
١٦. "لفيتان" . . أحد أكبر حقول الغاز بالمتوسط
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/7/31
١٧. وحدة تحليل السياسات، الآثار الجيوسياسيّة لاكتشافات الغاز الإسرائيليّة في شرق المتوسّط، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص١
١٨. المصدر نفسه، ص٦.

١٩. ربيع محمد يحيى، مصدر سبق ذكره، ص٢٠-٢١.
٢٠. رامي الجندي، إسرائيل وغاز شرق المتوسط: دبلوماسية الطاقة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، ٢٠١٨، ص١.
٢١. الغاز الطبيعي في اسرائيل، الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/
٢٢. صالح النعامي، اكتشافات الغاز الإسرائيلية قيمة استراتيجية وتداعيات اقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١١، ص٤.
٢٣. ربيع محمد يحيى مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
٢٤. المصدر نفسه، ص٧٩.
٢٥. المصدر نفسه، ص٨٠.
٢٦. شادي سمير عوضة، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.
٢٧. للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: يولا البطل، رندة حيدر، السياسة الإسرائيلية العامة لقطاع الغاز، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٧، ص٩٥-٩٦.
٢٨. دينا قدري، إيرادات الغاز الإسرائيلي تقفز ٣٦,٦٪ بفضل التصدير لدولتين عربيتين https://attaqa.net/2023/02/22
٢٩. صالح النعامي، مصدر سبق ذكره ص٦.
٣٠. فضل النقيب، دليل اسرائيل العام ٢٠٢٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢١، ص٤.
٣١. الطاقة أولا.. لماذا تطبع تركيا علاقاتها مع إسرائيل؟ ٢٠٢٢/٤/٤ https://www.aljazeera.net
٣٢. خالد فؤاد غاز المتوسط: السعي في طريق غير ممهد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، ٢٠١٩، ص٣٥.
٣٣. المصدر نفسه، ص٣٥.
٣٤. شادي سمير عويضة، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.
٣٥. شادي سمير عويضة، اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط والنفوذ الإسرائيلي المنظور https://www.knooznet.com/
٣٦. مروان اسكندر، غاز اسرائيلي لغزة وقريبا لتركيا، ارشيف نشرة فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٤، ص٣٠.
٣٧. صالح النعامي، مصدر سبق ذكره ص٧.
٣٨. شادي سمير عويضة، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.
٣٩. صالح النعامي، اسرائيل الغاز لمواجهة تبعات الربيع العربي https://www.aljazeera.net
٤٠. وليد خدوري، صفقات الغاز الإسرائيلية العربية: الأسباب والنتائج، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧.

٤١. انطوان شلحت ما هي تطلعات إسرائيل الإقليمية من وراء تصدير الغاز الطبيعي؟ المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية(مدار) https://www.madarcenter.org /

٤٢. المصدر نفسه.

٤٣. خالد فؤاد مصدر سبق ذكره، ص٣١.

٤٤. انطوان شلحت، مصدر سبق ذكره.

٤٥. المصدر نفسه

٤٦. علي باكير، اللعبة الكبرى غاز المتوسط الى اين؟ https://www.alsiasat.com /

٤٧. وليد خدوري، الغاز ساحة لصراع إقليمي الشرق الاوسط https://alsafina.net/

٤٨. احمد سمير، اسرائيل وجيوبوليتيك الطاقة شرق المتوسط https://akka.ps/post

٤٩. المصدر نفسه

٥٠. بلال سلايمة، الصراع على الطاقة في شرق المتوسط بين الاقتصادي والسياسي https://www.alsiasat.com/

٥١. سلوى السعيد فراج، رشا عطوة، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الثاني عشر – أكتوبر ٢٠٢١، ص١٣٦.

٥٢. علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره.

٥٣. صالح النعامي، غاز شرق المتوسط يعزز نفوذ اسرائيل اقليميا https://www.alaraby.co.uk/

٥٤. بلال سلايمة، مصدر سبق ذكره.

٥٥. رنيم علي الغنام، الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (٢٠٠٩–٢٠١٩)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، المجلد ٧، العدد ١٤، يوليو ٢٠٢٢ ص٦٠٩.

٥٦. سلوى السعيد فراج، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

٥٧. الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا . . أسئلة عن الجدوى الاقتصادية والصراع السياسي https://www.aljazeera.net/politics/2020/1/12

٥٨. اتفاق ربط كهربائي بين إسرائيل وقبرص واليونان https://www.independentarabia.com/node

٥٩. رنيم علي الغنام، مصدر سبق ذكره، ص٦٠٩

٦٠. انطوان شلحت، مصدر سبق ذكره.